إسرائيل في قفص «الجنائية»

جرائم الاحتلال أمام العدالة الدولية

بدأت السلطة الفلسطينية ومن خلفها العالمان العربي والإسلامي في العد التنازلي لملاحقة قادة إسرائيل قضائياً على جرائمهم التي ارتكبوها في حق الشعب الفلسطيني ردحاً من الزمان من دون خوف من العقاب، وشرعت السلطة في إعداد ملفات القضايا التي ستودعها طاولة المحكمة الجنائية الدولية الشهر المقبل، وبدت خطوات السلطة واثقة ومحسوبة بدقة؛ إذ إنها ستجتمع نهاية الشهر الجاري مع مسؤولين في المحكمة ينتظر زيارتهم لفلسطين، لتضع أمامهم الملفات التي ستتقدم بها. وتهدف الخطوة الفلسطينية، بحسب خبراء وقانونين دوليين استطلعت «البيان» آراءهم، إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد؛ أولاً التأكيد لإسرائيل أنها ليست بمنجى من يد العدالة، إضافة إلى وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، بجانب رسائل داخلية تؤكد أن القيادة لن تتنازل عن حقوق الفلسطينيين، القانونية منها والسياسية، غير أن الخبراء أكدوا أن الخطوة رغم المضي لا زالت عديد مصاعب تكتنفها لجهة أن الدولة المدعى عليها ليست عضواً في المحكمة الجنائية، بجانب الحماية الموفرة لها داخل المؤسسات الدولية من حلفاء ليس لهم ماء وجه يخشون عليه.

فلسطين..تحدي عقود الظلم

العدالة الدولية في امتحان المصداقية

الاستيطان وجرائم غزة على رأس الملفات

الأوروبيون مجبرون على تسليم المطلوبين

وفد من «الجنائية» في رام الله أول يوليو

عثمان فضل الله

ترتاب العديد من البلدان الإفريقية وحلفاؤها التقليدين في منطقة «الشرق الأوسط» في المحكمة الجنائية الدولية ودوافع العالم الأول الذي دعم إنشاءها نظراً لتجارب سابقة مع المؤسسات الدولية التي كرست لصورتها مؤسسات بديلة للاستعمار المباشر ووقعت تلكم الدول على ميثاق روما المؤسس بعد تحفظات، واضعة عدداً من الاستفسارات الملاحظات على عمل المحكمة التي تعد أول مؤسسة قضائية دولية دائمة مختصة بمحاكمة الأفراد المشتبه بتورطهم بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان،

وكثيرون في هذه المنطقة، ومنهم قادة ومسؤولون حكوميون أفارقة وشرق أوسطيون، ينظرون إلى المنظمات (القانونية والمالية والسياسية والعسكرية) الدولية بريب شديد. فهم يرون فيها مجرد أدوات لِـ «القوى الغربية» الكبرى تستخدمها، حسبما تقول هذه الحجة، لتعزيز مصالحها السياسية والوطنية تحت عباءة حماية حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى.

عدم حماس

ويقول المحامي الدولي والخبير القانوني المستشار في المحكمة الجنائية سام ساسان شوامانيش: «إذا ما أردنا الصراحة، فإن هذه الآراء والتصورات تعود بجذورها التاريخية في المقام الأول إلى تجربة الاستعمار والتلاعب الأجنبي بمقدرات إفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن سجل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحافل بالتدخلات السياسية»، بينما ترد الدكتورة في القانون الدولي رحاب عبدالمطلب تحفظات الأفارقة إلى ما سمته عدم جدية المجتمع الدولي في التعامل مع قضايا القارة بجانب التعاطف الكبير الذي تجده القضية الفلسطينية في إفريقيا ورؤيتهم لما يجري في فلسطين والموقف الدولي منه، ومضت ليلى لتقول إن المجتمع الدولي الآن وضع الحبل على رقبة مصداقية مؤسساته.

وبينما يرد شوامانيش عدم الحماس وعدم الترحيب في رد الشرق الأوسط على أمر القبض الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير إلى التصورات الراسخة عن المؤسسات الدولية، تقول ليلى إن ذلك يعود لكون المحكمة تدخلت في قضية جدلية واختارت القضايا الخطأ، إذ إن البشير يواجه تمرداً عسكرياً داخلياً، والكل يعلم أن الحكومات لا تسمح لحركات مسلحة أن تهدد أمن مواطنيها ما يجعل البشير في نظر العديد من الدول مظلوماً، خاصة وأن هناك بلداناً تعاملت مع تمردات أقل خطراً بعنف لا يقل عن تعامل البشير مع الحرب في إقليم دارفور ولم يسلط عليها سيف المحكمة، مشيرة في ذلك إلى سحل الصين وتركيا لمتظاهرين سلميين بجانب ممارسات الجيش الأميركي في العراق والتي سارت بها وسائل الإعلام .

تحدي الحيدة

ويتفق شوامانيش مع ليلى في أن مؤسسات العدالة الدولية الآن في تحد لإثبات حيدتها تجاه قضايا الشرق الأوسط، ويقول إن ذلك سيتأتى كون هذه المؤسسات هي مؤسسات مستقلة ويعمل فيها قانونيون همهم الأساسي هو سيادة مبدأ حقوق الإنسان والعدالة الدولية، غير أن عضو المجلس الوطني الفلسطيني حاتم ابوشعبان يرى خلاف ذلك، ويمضي إلى التقليل من الخطوة بقوله: من المعروف أن هذه المحكمة أنشئت عام 2002 بقرار من الأمم المتحدة، والعضوية بها اختيارية، وان من شروط عضويتها، أن تكون الدولة التي ترغب في الانضمام إليها موقعة ومصادقة على اتفاقية روما عام 1998 المتعلقة بالقوانين الدولية، وأن تقوم بتعديل قوانينها الأساسية بما يتناسب مع قوانين اتفاقية روما، خصوصاً في الأحكام القضائية وإلغاء حكم الإعدام وما شابه ذلك، علماً بأن هناك دول ترفض الانضمام إليها حتى لا تلتزم بقوانينها وقراراتها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، خوفاً من ملاحقة هذه الدول قضائياً على الجرائم التي ارتكبوها بعد عام 2002، حيث إنه حسب قانون المحكمة الجنائية، تكون الملاحقة القانونية محددة زمنياً منذ عام 2002، وهو تاريخ إنشاء المحكمة وما بعدها، وليس قبل ذلك، بمعنى أنه لا يجوز رفع قضايا وملاحقة قانونية لأي عمليات وجرائم حرب تمت قبل عام 2002.

ويمضي أبو شعبان ليقول: حتى تستطيع أي دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية التوجه إليها لرفع قضية معينة، فإنه يجب أن تقام الدعوى باسم الدولة العضو نفسها، ويجب أن تكون الدولة المدعى عليها أيضًا، موقعة ومصادقة على اتفاقية روما، وأن تكون عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية، وإذا لم تكن الدولة المدعى عليها عضوًا في المحكمة، فإنه لا يجوز رفع دعوى عليها إلا بقرار من مجلس الأمن الدولي وطبقاً للبند السابع فقط.

معاقبة إسرائيل

ويضيف: من هنا يتضح لنا أن انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، لا يسهم كثيرًا في تحقيق الهدف الفلسطيني في معاقبة إسرائيل على الجرائم والمجازر التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني بعد عام 2002، وهي بالمئات أو أكثر فيما لو قمنا بحصرها، بل إن انضمام فلسطين قد يسهم أحياناً إسهاماً سلبياً على الشعب الفلسطيني وقياداته وفصائله ومناضليه، وذلك لوجود بعض المعوقات التي تعيق ملاحقة إسرائيل قضائيًا، والأصعب والأهم هو معوقات أخرى لها تأثير سلبي في الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية والنضال الفلسطيني بصورة عامة. ويشير أبو شعبان إلى أن السلطة الفلسطينية لن تستطيع الذهاب مباشرة إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبار أن إسرائيل ليست عضواً في المحكمة، وليست مصادقة على ميثاق روما، وحتى يصل ملف القضايا الإسرائيلية إلى الجنائية الدولية لابد من معركة داخل مجلس الأمن الدولي ليحيل تلك القضايا إلى المحكمة تحت الفصل السابع، وهذا ما لم يتأتى لفلسطين فعله في ظل الظرف الراهن داخل مجلس الأمن والمؤسسات الدولية. ورغم اتفاق د. ليلى مع أبو شعبان فيما ذهب إليه، إلا أنها تقول إن الملف الفلسطيني ليس الغرض منه بشكل رئيسي وضع نتانياهو أو غيره من قيادات إسرائيل في قفص الجنائية الدولية، وإنما وضع النظام الدولي كله في ذلك القفص، وتفسر بالقول إن السلطة عندما تقدم طلباً للمحكمة الجنائية للتحقيق في جرائم إسرائيل سترد المحكمة بأن نظامها الأساسي لا يسمح لها بمباشرة التحقيق في تلك الجرائم باعتبار أن إسرائيل غير موقعة، وسيتوجه الفلسطينيون إلى مجلس الأمن لرفع الملف للجنائية إعمالاً للنظام الأساسي، وسيجد مجلس الأمن نفسه في موضع حرج كبير.

إسرائيل في قفص «الجنائية»

تحقيق

دعوة إلى قيام لجان مساندة

كشف رياض منصور، الممثل الدائم لدولة فلسطين لدى هيئة الأمم المتحدة، عن أن التحقيق الأولي من قبل المحكمة الجنائية سينتهي قريباً، مؤكداً لكل من شكك بأن الأمر قد ينتهي سريعاً أن ذلك لن يطول، ودعا كل الأمم إلى استعمال محاكمها الوطنية لمحاكمة مجرمي الحرب، وطلب من الجميع المساعدة لوضع لجنة مساندة «لأننا بحاجة إلى آرائكم للقيام بالأعمال الجيدة التي بإمكانها إيضاح الجوانب السلبية». على صعيد متصل، قال المحامي اللبناني، حسن جوني، إنه لا ربيع للدول العربية دون تحرير فلسطين التي تظل مغتصبة، وإن الجزائر هي من تحرك البوصلة لكل المؤيدين للقضية نحو فلسطين، مبرزاً أن إسرائيل كيان عنصري صهيوني غاصب خارج القانون الدولي، طارحاً سؤالاً حول كيفية ملاحقة المجرمين الصهاينة أمام القضاء الدولي. الجزائر- بنا

بناء

عباس:الانضمام إلى المنظمات الدولية لحماية الحقوق

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إن التحاق بلاده بالمعاهدات والمنظمات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية يهدف لحماية حقوق شعبه، وبناء مؤسساته الوطنية وفق المعايير والقوانين الدولية. جاء ذلك خلال لقائه، أخيرا ، مع رئيس جمهورية صربيا، توميسلاف نيكوليتش، في العاصمة بلغراد، بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية.
وقال عباس إن «التحاق دولة فلسطين بالمعاهدات والمنظمات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية يهدف لحماية حقوق شعبنا، وبناء مؤسساتنا الوطنية وفق المعايير والقوانين الدولية».
ووفق الوكالة، أطلع عباس نظيره الصربي على آخر المستجدات بشأن العملية السياسية، والجهود الأميركية والعربية والدولية من أجل تحقيق السلام في المنطقة. بلغراد - وفا

ملف فلسطيني محكم حوى جرائم الاحتلال
المؤسسات الدولية في امتحان المصداقية

أيمن الرقب: مجلس الأمن مقسم ولايستطيع منع فلسطين من الذهاب إلى «الجنائية»

■ بحر غزة شاهد على عدد من جرائم الإحتلال | أ.ف.ب

القاهرة ـ مي سعيد وأحمد إسماعيل

تضع السلطة الفلسطينية الشهر المقبل مؤسسات العدالة الدولية أمام امتحان حقيقي من خلال إيداعها ملفاً متكاملاً أمام المدعي العام للمحكمة الجنائية يحتوي على الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين خلال الفترة الماضية ويعكف ما لا يقل عن 200 خبير قانوني عربي في أحكام القضايا التي ستطالب بموجبها فلسطين ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين الذين ارتكبوها، باعتبارهم مجرمي حرب، وفيما لا يعول الكثير من العارفين بسير القضايا في المؤسسات الدولية على الخطوة كثيراً يعلي آخرون من أهميتها باعتبارها تعري ازدواجية معايير الدول الكبرى وتضعها في حرج بالغ.

وفيما شدد الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية السفير محمد صبيح، على أهمية الاستمرار في ملاحقة جرائم الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، في المحكمة الجنائية الدولية، أبدى الباحث الفلسطيني وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس المفتوحة الدكتور أيمن الرقب، تفاؤلاً كبيراً بالنتائج التي سيحققها الفلسطينيون من خلال طلب ملاحقة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية.

حق لا يسقط

وقال أيمن الرقب إن الفلسطينيين أصحاب حق، ولن يسقط ذلك الحق بالتقادم، كما أنهم متسلحون بإرادة قوية لا تلين، وبموقف عربي داعم لتحركهم، وموقف دولي من أحرار العالم ينحاز لعدالة القضية واعتراف دول العالم بالدولة الفلسطينية أكبر دليل على ذلك.

وتابع قائلًا لـ «البيان»: أعتقد أن اعتراف الفاتيكان بفلسطين سيكون له أثر إيجابي في اتجاه اعترافات الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية لرمزية الفاتيكان الدينية وسنستمر في حراكنا الدبلوماسي لنحرج إسرائيل وأميركا ومن يساندهما ونحن متيقنون أننا سننتزع في المحصلة النهائية قراراً من مجلس الأمن ينهي الاحتلال وكل الخيارات مفتوحة أمام شعبنا وقيادته لانتزاع حقوقه.

وأردف الباحث الفلسطيني: نحن ندرك من البداية أن توجهنا للانضمام للجنائية الدولية له ما له وعليه ما عليه، وندرك أننا سنواجه مشاكل كثيرة قد تساوي بين الضحية والجلاد، لذلك رأينا أن يتم ترتيب أولويات للملفات التي ستطرح للجنائية، فالملفات الناضجة هي الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، وخاصة حرب غزة الأخيرة، كذلك ملف الاستيطان الصهيوني وملف الأسرى وملف جدار الفصل العنصري.. ولأننا ندرك أنه قد يُساوي بين الصاروخ الذي أُطلق من غزة ولم يجرح أي صهيوني والصاروخ الذي أطلقته إسرائيل وقتل عشرات الفلسطينيين أو أباد عائلة بأكملها.. لذلك هناك أكثر من مئتي محامٍ عربي ودولي وفلسطيني يعكفون على ترتيبها وإغلاق أي ثغرات فيها ووضع أولويات للملفات التي ستقدم للجنائية في الشهر القادم، وأعتقد أن أنضجها هو ملف الاستيطان والأسرى والجدار.

وأوضح أنه حسب القانون الدولي وميثاق روما، فإنه يحق مقاضاة أي دولة عضو في الأمم المتحدة حتى لو لم تكن عضواً في الجنائية الدولية، وأقرب مثال محاكمة ليبيا ورموز في النظام الليبي الذي هو بالأصل ليس عضواً في الجنائية الدولية.

قرار إيجابي

ولفت إلى أن مجلس الأمن منقسم، غير انه لا يملك سلطة في منع توجه الفلسطينيين إلى الجنائية - على حد قوله - ، وعندما رفض مجلس الأمن في نهاية العام الماضي إصدار قرار ينهي الاحتلال للأراضي الفلسطينية فهو بذلك دفعنا للذهاب للخطة (ب) وهي الانضمام للمؤسسات الدولية ومن ضمنها المحكمة الجنائية الدولية.

وأردف قائلًا: نحن نؤمن أن الجنائية الدولية سيكون لها قرار إيجابي وحاسم في ملف الاستيطان وجدار الفصل العنصري والأسرى.. ولكن موقفها سيكون باهتاً أو سلبياً في قضايا الاعتداءات الصهيونية، كما أشرت سابقا لربط صاروخ غزة العشوائي بصاروخ إسرائيل الموجه والعشوائي والقاتل وأن الملف سيتحول إلى ملف شائك قد تطالب إسرائيل من الجنائية الدولية بمحاكمة قيادات فلسطينية ردا على هذا الأمر.

موقف غريب

وفي تصريحات خاصة لـ«البيان» وصف السفير محمد صبيح عن تلويح الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي بتجميد المعونات المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية رداً على مقاضاتها لإسرائيل لدى «الجنائية الدولية» بأنه «غريب»، مردفًا: «لقد هدد الكونغرس الأميركي بوقف المساعدات والمعونات عن السلطة الوطنية الفلسطينية ـ كما يقولون ـ ونذكر أن الولايات المتحدة أوقفت دعمها ومساهماتها حتى عن اليونيسكو عندما قبلت دولة فلسطين دولة كاملة العضوية، وهذا أمر للأسف تتبعه أميركا».

وطالب صبيح الولايات المتحدة بأن تعيد تقييم مجمل سياساتها تجاه الوضع في المنطقة، معتبراً أن المواقف الأميركية والفيتو الذي تستعمله كان دائما يصب في مصلحة تطرف اليمين الإسرائيلي. وشدد على أنه يجب أن تعيد تقييم مواقفها إلى تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية وما هي تصرفاتها وخطواتها العملية على الأرض وما هي أقوالها المعلنة وغير المعلنة التي تنم عن عنصرية شديدة الخطورة.

وشدد على أن الجرائم الكبيرة جداً والمتراكمة والمتوالية والمستمرة كان لا بد أن تذهب القيادة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية، خاصةً بعد العدوان الخطير الوحشي على قطاع غزة الذي راح ضحيته أعداد هائلة من الأطفال وتكسير البنية التحتية حتى مؤسسات الأمم المتحدة لم تنجُ من الدمار.

وأوضح أن دولة فلسطين قدمت كل المستندات والأوراق إلى المحكمة الجنائية الدولية وقبلت من قبل المدعية العامة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي فاتو بنسودا في الأول من أبريل الماضي. وعن الملفات المقدمة للجنائية الدولية، قال السفير صبيح: «أول هذه الملفات الجاهزة التي قدمت تقريباً هو ملف الاستيطان، ولدينا أيضاً ملف العدوان والحرب الإسرائيلية على غزة، مضيفاً: ثم بعد ذلك ستتوالى هذه الملفات لأن انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وارتكابها لجرائم الحرب والإبادة مستمرة، وبالتالي هذه الملفات اعتقد أنه قدم على الأقل احدها إلى المدعية العامة.

وعن كيف تضمن دولة فلسطين إدانة إسرائيل لدى الجنائية الدولية؟ أشار صبيح، إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لديها ضمانة إلا ضمير الحكام، موضحاً أن القاعدة القانونية في العالم هي التي تضمن ما تقوم به المحكمة وليس لأحد ولاية عليها. ونوه بمطالبة المدعية العامة إسرائيل بالمرونة مع المحكمة الجنائية، قائلا:على أي حال إذا كانت إسرائيل لم تركب جرائم فلماذا هذا الخوف وهذه الهيستريا؟!.

محمد صبيح: موقف أميركا المهدد بوقف المعونات غريب

رمال متحركة

قال أيمن الرقب ندرك أننا نسير على رمال متحركة وأن العالم ظالم، ولكننا مسلحون بموقف عربي واضح ونتحرك عبر المؤسسات التي شرعنت قيام إسرائيل بناء على قرار 181 عام 1947 ونحن نعتمد على هذا القرار كأساس، وكذلك قراري 242 و383 ونسعى لإحراج العالم، «إما أن تنصروا الحق أو تتحملوا تبعات إخفاق الدبلوماسية الفلسطينية» وزاد «ولن تجدوا رئيساً كالرئيس الفلسطيني أبو مازن الذي يؤمن بالسلام كخيار استراتيجي» على العالم أن يدرك أن استمرار الاستيطان الصهيوني يعني تراجعاً تدريجياً لحل الدولتين وبذلك على العالم التحرك بسرعة أو دعم التحرك الفلسطيني لوضع حد للاحتلال والانسحاب من الأراضي التي احتلها عام 1967 ومن ضمنها القدس الشرقية وهي بمجملها ما يقارب 22 بالمئة من ارض فلسطين التاريخية واقل بكثير مما منحنا إياه قرار التقسيم.

الاستيطان وغزة على رأس الملفات وخبراء يعدون القضايا تباعاً

رام الله ـ عبد الله ريان

نجحت فلسطين في الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية يوم الأربعاء الأول من أبريل، حيث أصبحت عضواً كامل الحقوق، ومن بين انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي المتعددة الشاملة لكافة مناحي الحياة اختارت القيادة الفلسطينية ملفي العدوان الإسرائيلي على غزة الذي استمر 51 يوماً في صيف 2014 والاستيطان في الضفة لرفعها للمحكمة ومقاضاة إسرائيل، كخطوة أولى تعقبها باقي الملفات المختلفة لمحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته وانتهاكها قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

تشكيل اللجنة الوطنية العليا

وأوضح حنا عيسى أستاذ القانون الدولي في حديثه لـ«البيان» أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس وفور الانضمام الفلسطيني بشكل رسمي للجنائية أعطى تعليماته لتشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة في المحكمة الجنائية لملاحقة إسرائيل في ارتكاب الجرائم، التي شكلت بدورها 3 لجان: لجنة من أجل مواءمة القوانين مع نظام روما، ولجنة الاستيطان، واللجنة الثالثة الحرب على غزة. وتواصل اللجنة الوطنية العليا عملها لتجهيز هذه الملفات بشكل دقيق وشامل في انتظار الموعد المحدد لتقديمها للجنائية الذي تتواصل القيادة الفلسطينية لتحديده مع الأسرة العربية لاختيار الوقت والزمان المناسبين لذلك.

الخيار الأقرب

وأجمع الكل الفلسطيني على أن انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية خطوة في الاتجاه الصحيح وطنياً، ومنح الانضمام القيادة الفلسطينية سلاحاً قوياً، الأمر الذي تسبب في تعرضها لضغوطات كبيرة مستمرة لغاية الآن لعدم مباشرة رفع القضايا في المحكمة والاستمرار في المفاوضات. غير أن الفلسطينيين مجمعون على عدم العودة للمفاوضات من أجل المفاوضات مصرين على اعتراف مسبق من اسرائيل بالحق الفلسطيني في دولة على حدود العام 67 وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، فضلا عن وقف الاستيطان وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى التي وقفت عندها المفاوضات السابقة، ما يعني بحسب المراقبين أن خيار محاكمة إسرائيل في الجنائية يتقدم على احتمالات العودة للمفاوضات.

وفي ذات السياق شدد محمد اشتيه على أن القيادة الفلسطينية مصرة على استكمال مسار تدويل الصراع عبر المسارات القانونية والسياسية والاقتصادية، لعدم وجود أي نوايا للسلام لدى الاحتلال الإسرائيلي، المستمر في الاستيطان والتهويد والتنكر للاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، مشيرا إلى أن نتنياهو «لو كان يريد السلام لما سلم ملف المفاوضات لوزير معارض لحل الدولتين». وتوقع اشتيه تقديم الملفين للمحكمة قبل نهاية الشهر الجاري.

تحقيق أولي

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية فتحت تحقيقا أوليا في جرائم حرب محتملة ارتكبها الجيش الإسرائيلي في فلسطين يوم الجمعة 16 يناير واعتمادا على النتائج الأولية للتحقيق سيحدد الادعاء ما إذا كان سيتم إجراء تحقيق كامل. غير أن إسرائيل رفضت التعاون في التحقيق ووصفته على لسان وزير خارجيتها السابق أفغيدور ليبرمان بـ«الفضيحة». فيما يوضح واصل ابو يوسف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن الجانب الفلسطيني ينظر بأهمية إلى نتائج التحقيق الأولي الذي فتحته المدعية العامة للمحكمة في جرائم «إسرائيل» بالأراضي الفلسطينية، لافتا أن تقديم الملفين للمحكمة غير مرهون بنتائج هذا التحقيق أو انتظارها، بالرغم من أهميتها، مؤكدا أن التحضيرات جارية لتقديم الملفين خلال يونيو الجاري كحد أقصى.

جهوزية ملف الاستيطان

ومن جانبه أكد خبير الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية الفلسطينية خليل التفكجي على جهوزية 160 ملفا عن الاستيطان للتقديم الى المحكمة الجنائية الدولية مضيفا: «تحتوي هذه الملفات على جميع المعلومات المتخصصة في قضية الاستيطان، كالاستيلاء على الاراضي والمخططات الهيكلية للمستوطنات والتطور الاستيطاني الذي تم في السنتين الماضيتين، هذه الملفات باتت جاهزة، وستكون مرفقة بالخرائط والصور الجوية في انتظار قرار من المستوى السياسي لتقديمها للمحكمة».

123

العضو رقم 123 في المحكمة الجناية الدولية وآخر المنضمين إليها دولة فلسطين، سيكون الأكثر ثقلاً، وسيتردد اسمه كثيراً في أروقتها، وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي: «إننا لا نبحث عن الثأر، وإنما نريد العدالة»، وذلك في ندوة نظمتها مؤسسة العلوم الاجتماعية في لاهاي في هولندا، قبل يوم واحد من حفل انضمام فلسطين إلى المحكمة.

زيارة

وفد «الجنائية» في الأراضي الفلسطينية يوليو المقبل

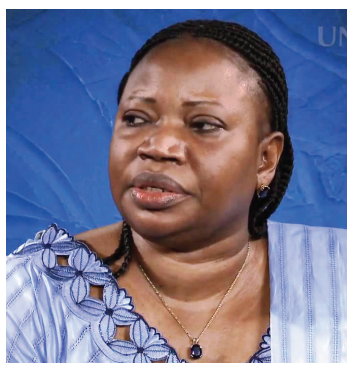

أعلن السفير الفلسطيني في هولندا نبيل أبو زنيد في تصريح لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، أن وفداً من المحكمة الجنائية الدولية سيزور الأراضي الفلسطينية نهاية يوليو المقبل للتحضير للتحقيقات في ملفي الاستيطان والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وكانت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا أعلنت منتصف يناير الماضي عن فتح دراسة أولية تسبق تحقيقاً رسمياً، حول جرائم حرب مفترضة ارتكبت منذ يوليو من العام الماضي في الأراضي الفلسطينية.

وتعني الدراسة الأولية عملية فحص المعلومات المتوفرة، بغية الوصول إلى قرار يستند إلى معلومات حقيقية حول ما إذا كان هناك سبب وجيه لإجراء تحقيقات رسمية، بموجب المعايير التي أسسها نظام روما الأساسي. وقال السفير الفلسطيني لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إبراهيم خريشة في وقت سابق لـ(شينخوا)، إنه عند التأكد من وجود عناصر تشير إلى وقوع جرائم عبر الدراسة الأولية سيتم تحويل القضايا إلى الدائرة الابتدائية ونتوقع أن يقود ذلك إلى بدء التحقيقات الرسمية. إن لقاء برئاسة وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي سيعقد في 25 من الشهر الجاري مع المدعي العام للمحكمة من أجل تقديم الملفات. غزة - رام الله - الوكالات

إسرائيل في قفص «الجنائية»

تأثير العرب ضعيف والتعويل عليهم خسارة

الأوروبيون مجبرون على تسليم المطلوبين

القضية مكتملة الأركان وإسرائيل لن تفلت من العقاب

وضع فلسطين تحسن كثيراً على الساحة الدولية

يجب التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها إنسانية وقانونية وليست سياسية

■ طفل يلوح بالعلم الفلسطيني بالقرب من جدار الفصل | أ.ف.ب

باريس - لينا خالد

بعد حملة دبلوماسية وقضائية أطلقتها القيادة الفلسطينية في عام 2014، أصبحت دولة فلسطين في الفاتح من شهر أبريل الماضي عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، ما يعتبر خطوة مهمة في مسيرتها لملاحقة مسؤولين إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب في حق الفلسطينيين طيلة عقود من الزمن. لكن برغم هذا الانضمام، لم يتمكن الفلسطينيون إلى الآن من وضع القادة الإسرائيليين في قفص الاتهام بالمحكمة الدولية، ولم يبدأ القضاء الدولي بعد دراسة الملف الفلسطيني، وتساؤلات كثيرة تفرض نفسها بخصوص مدى نجاح هذه الخطوة والدور الذي يمكن أن تؤديه الأسرة الدولية لإتمام ذلك، وخاصة العرب منهم.

تغير معطيات

فادي فاضل، أستاذ القانون الدولي وعميد المعهد الأميركي لإدارة الأعمال بباريس، يرى أن «الفلسطينيين يمكنهم مقاضاة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لحرب غزة الأخيرة في عام 2014، وليس لحربي 2009 و2010». ويرجع المختص في القانون الدولي المقيم بالعاصمة الفرنسية باريس ذلك إلى أنه في الواقع، خلال حرب غزة الأخيرة، فلسطين كانت دولة معترفاً بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يغير المعطيات من الناحية القانونية. ويرى فادي فاضل عدم عضوية الدولة العبرية في اتفاقية روما التي تضم إلى حد الآن 123 دولة، لن يمنع المحكمة الدولية من التحقيق في القضية بقوله: «محكمة العدل الدولية يمكنها التحقيق على أراضي الدولة الشاكية (موقعة على اتفاقية روما)، حتى ولو كانت الدولة الأخرى المتهمة بارتكاب جرائم لم توقع على اتفاقية روما».

ويؤكد فادي فاضل الدور والمسؤولية التي تقع على عاتق الدول الأوروبية التي يعترف الكثير منها بفلسطين دولةً، بخصوص هذا الملف، وملاحقة قادة إسرائيليين، ويقول: «إذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في ختام تحقيقاتها لوائح اتهام ضد أشخاص إسرائيليين، فهؤلاء يجب أن يسلموا للمحكمة إذا كانوا على تراب الدول الأوروبية الأعضاء في اتفاقية روما».

■ فادي فاضل

تقدم توافقي

من جهتها، تؤكد الدكتورة ريم عبشة، محكم دولي معتمد وعضو المجلس الأمريكي للقانون والتحكيم التجاري بباريس، هذه النقطة، حيث تقول: «لا شك في أن وضع الدولة الفلسطينية قد تحسن كثيراً على الساحة الدولية، فقد أصبحت فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وانضمت إلي «يونيسكو»، وأيضاً إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه تقدم توافقي، وكمية الجرائم الرهيبة وتزايد وتيرة العنف من إسرائيل ضد الفلسطينيين أيضاً كل هذه الاعترافات الدولية لم تمكنها من حصولها على حكم بحقها، فبعد أكثر من 3 سنوات من تقديم شكوى في المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب من إسرائيل، أصدر المدعي العام قراراً بعدم قدرته على الفصل في النزاع».

■ ريم عبشة

عدم تعويل

وتضيف الدكتورة: «هذا الوضع يجعلنا نفسر الأمر على عدم الاعتراف بفلسطين دولةً في الأساس، وهذا إن حدث فالسبب الرئيس فيه هو الدول الخمس الكبار، ومحاربتها بكل الطرائق المشروعة وغير المشروعة الاعتراف بفلسطين دولةً مستقلةً، والاعتراف بحقها الأصيل في أرضها، بل إن الأمم المتحدة نفسها برغم إصدارها القرار رقم 2535 الذي يؤكد أن حقوق الشعب الفلسطيني ثابتة، فإنه يظل قراراً كغيره من القرارات لمصلحة فلسطين، ولكنها غير مفعلة دولياً». أما عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الدول العربية، فتقول الدكتورة ريم عبشة إن الدول العربية موقفها ضعيف جداً من القضية الفلسطينية، ينحصر في قرارات التنديد والشجب، ويجب على الدولة الفلسطينية أن لا تعول عليها منفردة، بل يجب عليها أيضاً محاولة توطيد علاقتها مع الدول الملتزمة بالقانون الدولي في أنظمتها المحلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية إنسانية وقانونية، وليست قضية سياسة تحكمها مصالح الدول الكبرى المتوافقة مع إسرائيل، ومحاولة إظهار مأساة الشعب الفلسطيني من خلال الإعلام والندوات والمحافل الدولية، حتى تكون فلسطين دولة مستقلة عاصمتها القدس.

«جرائم غزة» بالأرقام

اعداد: عثمان فضل الله - غرافيك: حسام الحوراني

تعد الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في غزة عصب الملف الفلسطيني الذي يعكف خبراء قانونيون عرب وفلسطينيون على إعداده تمهيداً لإيداعه منضدة المحكمة الجنائية الدولية بنهاية الشهر الجاري، ويقول الخبراء إن ما جرى في غزة يعد جريمة حرب مكتملة الأركان.

8400 جرحى فلسطينيون

4370 الأهداف التي ضربها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة

245000 فلسطينيون شردوا من ديارهم ولجأوا إلى مدارس تابعة للأمم المتحدة ومبان رسمية أخرى. يقدر عدد الذين استضافتهم عائلات أخرى بـ 245.000 شخص

9000 عدد المنازل التي تضررت أو دمرت في غزة. 23 مركزاً طبياً و133 مدرسة تعرضت لأضرار

1200 قتيل مدني بما في ذلك 330 تبلغ أعمارهم 18 عاماً أو أقل

68 أسر فلسطينية فقدت ثلاثة أو أكثر من أفرادها في الهجوم الإسرائيلي، وصل مجموع عدد الضحايا بذلك إلى 360 قتيل

2984 عدد الصواريخ التي أطلقها أفراد المقاومة الفلسطينية. 2.359 سقطت في إسرائيل - 547 صاروخاً اعترضتها منظومة القبة الحديدية الدفاعية الإسرائيلية

62.000 دولار

كلفة كل صاروخ تستخدمه إسرائيل ضمن "القبة الحديدية" لاعتراض الصواريخ الفلسطينية. أكثر من 545 صاروخاً استخدمت بكلفة تزيد على 33 مليون دولار

البيان

زكريا الآغا: الإجراءات تستغرق وقتاً

القاهرة- الوكالات

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين زكريا الآغا، إن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لتقصي الحقائق والاستماع فيما يخص ملفات فلسطين حول الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني سوف تستغرق عدة شهور. من ناحية أخرى، عبَّر عن أسفه لعدم تنفيذ إسرائيل أية قرارات دولية دون أن تمارس ضدها أية عقوبات، في الوقت الذي تجيش فيه الجيوش تجاه دول لإرغامها على قبول قرارات الأمم المتحدة.

وعلى هامش الدورة الرابعة والتسعين لمؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين والفلسطينيين بالدول العربية، الذي انعقد بمقر الجامعة العربية، وحول موعد البت في دعاوى فلسطين ضد إسرائيل بالمحكمة الجنائية الدولية، قال الآغا في حوار مع 24:المحكمة لها إجراءاتها في هذا الموضوع، وتأخذ وقتاً، مردفًا بالقول: نحاول بقدر الإمكان، من خلال جهودنا وطاقم المحامين والدفاع الذي أوكل إليه رفع هذه القضايا، العمل على الإسراع في إجراءات المحكمة الدولية وعدم تمييع المواقف الحقيقية. وعن تهديد الكونغرس الأميركي تجميد الأموال الفلسطينية، قال: تجميد المساعدات والأموال ليس جديداً على إسرائيل وأميركا، مشدداً على أن هذا لن يؤثر على مواقفنا من أجل استرداد حقوقنا الفلسطينية.

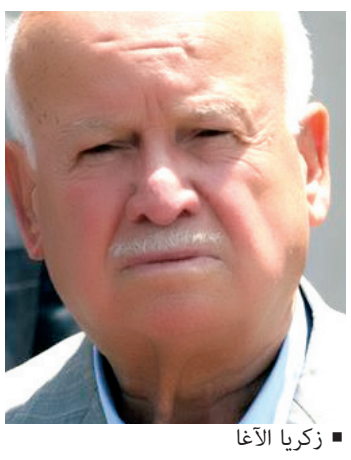

■ زكريا الآغا

مؤتمر المشرفين

وقال إن مؤتمر المشرفين تم إقراره في الجامعة العربية منذ الستينيات، ويعقد في (ديسمبر ويونيو) من كل عام، وهذا لأنه مرتبط باجتماعات وزراء الخارجية، حيث إن ما يصدر عن هذا المؤتمر من توصيات خاصة بالقضية الفلسطينية، خاصة موضوعات القدس والاستيطان في الأراضي المحتلة وحصار قطاع غزة، والأونروا، وشؤون اللاجئين في الدول العربية بالذات في سوريا ولبنان. وأوضح أن كل ما يخرج عن المؤتمر من توصيات يقدم لوزراء الخارجية العرب في دورتهم الأولى التي تنعقد في مارس (آذار) من كل عام قبل اجتماع القمة العربية لتكون هذه التوصيات هي أساس القرارات التي يتخذها القادة العرب. أما اجتماع يونيو فترفع توصياته إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي ينعقد في سبتمبر من أجل أن تكون هذه التوصيات هي أساس ما تصدره الأمم المتحدة من قرارات تخص القضية الفلسطينية.